القِسمُ الثَّاني

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ شيخُ الإسلام وحُجّة الأنام، العَلاّمة، نَسيجُ وَحده، تُرجُمان الأَدَب واللِّسان، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين العُكبَرِيُّ، أدامَ الله تأييدَه وتَسديدَه[1].

(١) ترك الناسخ بياضاً في الصّفحة، يقدر بخمسة أسطر، يبدو أنه لأجل المقدمة التي كان من المنتظر أن يكتبها المؤلف، وربما كانت هذه المقدمة مكتوبة في نسخة أخرى.

obeikandl.com

obeikandl.com

١ ـ مسألة: [الكلام والكلمة](*)

الكـلامُ عبارةٌ عن الجُملة المُفيـدة فائـدةً تامـةً، كقـولـك: «زيـدٌ منطلقٌ»، و «إن تأتني أكرِمْك»، و «قُمْ»، و «صَهْ»(١)، وما كان نحو ذلك.

فأمَّا اللَّفظةُ المفردة نحو «زَيـد» وحده و «مَن»(٢) ونحو ذلك فلا يُسمّى كلاماً، بل كلمةً، هذا قولُ الجُمهور.

وذهبَتْ شِرْذِمَةٌ من النّحويين(٣) إلى أنّ الكلامَ يُطلق(٤) على المُفيد

(*) معظم العناوين من وضع المحقق.
هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها في «الإنصاف»، ذكرها المؤلف في اللُّباب ورقة: ٢ ـ ٣، نسخة الأزهرية رقم (٧٧٧، ٥٦٠٢ نحو ٢٠٩)، وشرح اللّمع ورقة: ٢ نسخة خدابخش وعنها مصورة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة رقم (٣١٩) وعليها اعتمدت في تَخريج مسائل الكتاب ومقابلة بعض النُّصوص. والمسألة في الكتاب: ١٢٢/١ ط هارون، والخصائص: ١٩/١، ٢١، ٣٢، وشرح المفصل: ١٨/١، وشرح التسهيل ١/١ ـ ٧، وبصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي ٨١/١، ٣٧٧/٤.

(١) منع ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ تسمية الضمير المستكن اسماً فعلى رأيه لا يعتبر جملة.

(٢) «من» ساقطة من (ط) غامضة جدّاً في (ب).

(٣) نسب المؤلف هذا الرأي إلى أهل اللُّغة في شرح اللّمع ورقة: ٢، فقال: «. . . وقال بعضُ اللُّغويين إن الكلمة المفردة كلامٌ أيضاً، وإن لم تكن مفيدة».

(٤) في (ب) ينطلق.

وغيرِ المُفيد إطلاقاً حَقيقيّاً[1].

والـدَّليلُ على القـولِ الأَوَّلِ: أنَّه لفظٌ يُعبَّـر بإطـلاقه من الجُملة المُفيدةِ، فكان حَقيقةً فيها، كالشَّرطِ وجوابِه، والدَّليلُ على أنَّه يعبر به عنها لا إشكال فيه، إذ هو مُتَّفَقٌ عليه، وإنَّما الخلاف في تَخصيصه بذلك دونَ غَيره، وبيان اختصاصه بها من ستّة أوجه:

أحدها: أنه يطلق بإزائها فيُقال: هذه الجُملة كـلامٌ، والأصلُ في الإطلاقِ[2] الحقيقةُ.

الثاني: أنَّ الكلامَ تؤكَّدُ به الجُملة كقولك: تَكلَّمتُ كلاماً، وكلمتُهُ كلاماً والمصدَرُ المؤكَّدُ به[3] نائبٌ عن إعادةِ الجُملة، ألا تَرى أنَّ قولَكَ: قمتُ قياماً وتكلّمتُ، تقديره: قمتُ قمتُ؛ لأنَّ الأصلَ في التَّوكيد إعادة الجُملة بعينِها، ولكنّهم آثروا ألا يُعيدوا الجُملة بعينها، فجاءوا بمفردٍ في معناها، والنائبُ عن الشيءِ يؤدّي عن[4] معناه.

والثالث: أنَّ قولَك كلمتُه عبارة عن أنَّك أفهمتَهُ معنى بلفظٍ، والمعنى المُستفادُ بالإفهامِ تامٌّ في نفسِهِ فكانت العبارة عنه موضوعة له، لا منبئةً[5] عنه، والكلامُ هو معنى كلمتُهُ.

والرابع: أن مصدَرَ تكلَّمتُ التَّكَلُّم، وهو مشدّد العَين في الفعلِ

---

(١) نقل الفيروزأبادي في بصائر ذوي التمييز ٣٧٧/٤ عن النَّحويين تسمية الكلمة المفردة كلاماً حتى ولو كان حرفاً، وقال: الكلام يقع على الألفاظ المنظومة... وعند النحاة يقع على الجزء منه اسماً كان أو فعلاً أو أداة، وعند كثير من المتكلمين لا يقع إلاّ على الكلمة المركبة المفيدة.

(٢) هنا تنتهي ورقة ٢/أ ولا تأتي المسألة إلاّ في ورقة (١٠) فما بعدها.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب)، والصواب حذفها.

(٥) هكذا في (أ) وفي (ب) (مبينة).

والمصدَرِ، والتَّشديدُ للتَّكثير، وأَدنى التَّكثير الجُملةُ المفيدةُ.

وأمَّا كلَّمتُ فمشدَّدٌ أيضاً، وهو دليلُ الكثرةِ، ومصدَرُهُ التَّكليم، التاء والياء فيه عوض عن التَّشديد.

والخامس: أنَّ الأحكامَ المُتَعلّقة[1] بالكلام لا تَتحقّق إلّا بالجملة المُفيدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أَحَدٌ من المُشرِكِيْنَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[2]. ومعلومٌ أنَّ الاستجارة لا تَحصُلُ إلّا بعدَ سماعِ الكلامِ التامِّ المَعنى، والكلمةُ الواحدةُ لا يَحصُلُ بها ذلك. وكذلك قولُه تَعالَى: ﴿يُرِيْدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كلامَ اللَّهِ﴾[3] والتَّبديلُ صرفُ ما يَدُل[4] عليه اللَّفظ إلى غيرِ معناه، ولا يَحصُلُ ذلك بتَبديلِ الكلمةِ الواحدةِ، لأنَّ الكلمةَ الواحدةَ إذا بُدِّلت بغيرها كان ذلك نقل لغةٍ إلى لغةٍ أُخرى وقالَ تَعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوْهُ﴾[5]، وإنَّما عَقلوا المَعنى التَّامّ ثُمَّ حرَّفوه عن جهته، ومثله قوله تعالى: ﴿يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاْضِعِهِ﴾[6]، ومن ذلك تعليقُ اليَمينِ بسَماعِ الكلام، فإنَّه لو قال: والله لا سمعتُ كلامَك فَنَطَقَ بلفظةٍ واحدةٍ ليس فيها معنى تامٌّ لم يَحنَث.

---

(١) في (ب) المتعلقة.

(٢) سورة التوبة، آية: ٦.

(٣) سورة الفتح، آية: ١٥.
قال الفراء: قرأها يحيى (كلم) وحده، والقراء بعد كلام الله بألف (معاني القرآن ٣: ٦٦) وقال ابن مجاهد: قرأ حمزة والكسائي (كلم) بكسر اللام وقرأ الباقون: «كلام الله» السبعة: ٦٠٤ ومثله في التيسير للداني: ٢٠١، والكشف لمكي ٢: ٢٨١، النشر للجزري ٢: ٣٧٥، وزاد عليهما خلفاً.

(٤) هكذا في (ب) وهي غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل اللفظ عليه.

(٥) سورة البقرة، آية: ٧٥.

(٦) سورة النساء، آية: ٤٦، وسورة المائدة، آية: ١٣.

السادس: أن العربَ قد تَتَجَوَّزُ بالقول عن العجماوات كقول الشاعر[1]:

امْتَلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْنِيْ سَلا[2] رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

وهو كثيرٌ في استعمالهم[3]، ولا يُنسب الكلامُ إلى مثل ذلك، فلا يقالُ تكلَّم الحَوْضُ ولا الحائطُ، ولا سبَبَ لذلك إلّا أن[4] الكلامَ حقيقةٌ في الفَائِدةِ التَّامةِ، والقولُ لا يُشترطُ فيه ذلك.

« وإذا ثَبَتَ ما ذكرناه بانَ أنه حقيقةٌ في الدِّلالة على الجُملة التّامة المعنى.

فإن قيل يَتوجّه عليه أسئلةٌ:

أحدها:

أنَّ إطلاقَ اللّفظِ على الشيءِ لا يلزمُ منه الحقيقةُ، فإنَّ المجازَ يطلقُ على الشيءِ كما يُقالُ للعالم بَحْرٌ، وللشّجاع أسدٌ، وقال تعالى: ﴿ جداراً يريدُ أنْ يَنْقَضَّ ﴾[5]، ﴿ واسأل القرية ﴾[6]، وكلُّ ذلك مجازٌ، وقد أُطلق

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل معين. وقد ورد هكذا في إصلاح المنطق: ٥٧، ٣٤٢ ومجالس ثعلب: ١٥٨، وأمالي ابن الشَّجري: ١/٣١٣، ٢/١٤٠، وأكثر الرواية لهذا البيت (مهلا) بدل (سلا)، راجع الصحاح: ٣/١١٥٣، واللآلي: ١/٤٧٥، والتَّنبيه: ٦٤، والمُخصَّص: ١٤/٦٧، وابن يعيش: ٢/١٣١، والإنصاف: ١/١٣٠، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/١٥١، وشرح الألفيَّة لابن الناظم: ٢٧، والأشموني ١/١٢٥، والعَيني: ٣٦١ واللّسان ٩/٢٥٧، والخِزانة: ١/٣٦١.

(٢) في (ب) سيلا وكلمة (سلّا) مصدَرُ سل يسلّ، الأمالي الشجرية ١/٣١٣ قال: سلَّ الماء عني سَلّا رقيقاً.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤ فيه أبيات متعددة والأمالي الشجرية ١/٣١٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب) قال تعالى. سورة الكهف، آية: ٧٧.

(٦) سورة يوسف آية: ٨٢، وفي (ب) وسَلْ دون همزةٍ، وهي على قراءةِ ابنِ كَثِيْرٍ، والكسائي. النشر: ١/٤٠٧.

على هذا المعنى، فلا يلزمُ من الإطلاقِ على ما ذكرتُم الحقيقةُ.

والسؤال الثاني:

أنَّ الإطلاقَ يَكونُ حَقيقةً مشتركةً، أو جِنْساً تحتَه[1] مفردات، فالمشتركُ كلفظ العين[2] والجنسُ مثل الحيوان، فإنَّ الحيوانَ حقيقةٌ في الجنس، والواحدُ منه حقيقة أيضاً، فلِمَ لا يكونُ الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين؟.

والسؤال الثالث:

أنَّ الكلامَ مشتقٌ من الكَلْمِ وهو الجَرْحُ، والجامع بينهما التّأثير والكلمةُ كذلك، لأنَّ الحروفَ الأصولَ موجودةٌ فيها، وهي مؤثرة أيضاً إذ[3] كانت تدلُّ على معنى، وهي جزءُ الجُملةِ التَّامة الفائدة، والجزءُ شارك الكلَّ[4] في حقيقةِ وَضْعِهِ، ألا تَرى أنَّ الحقَّ يثبتُ بشاهدين مثلاً، وكلُّ واحد منهما شاهدٌ حقيقة، وإثبات الحقِّ بهما لا ينفي كونَ كلِّ واحدٍ منهما شاهداً، كذلك ها هنا، ألا ترى أنَّ قولَكَ قامَ زيدٌ يشتملُ على جزئين كلّ واحدٍ منهما يُسمى كلمةً، لدلالته على معنى، وتوقُّف الفائدة التَّامَّة على حكمِ يترتَّبُ على المجموع، ولا يَنفي ذلك اشتراك الجُزئين في الحقيقةِ، وعلى هذا ترتب التَّبديل والتحريف[5] إذ[6] كان ذلك[7] كلُّه حكماً يُستفاد

---

(١) كلمة (تحته) غير واضحة في (أ، ب).

(٢) العين لفظ مشترك يطلق على العين المبصرة والجارية وحقيقة الشيء، وغير ذلك، الصحاح «عين» ٦/١٢٧١ - ١٢٧٣ والمزهر للسيوطي ١/٣٧٢ - ٣٧٥.

(٣) في (ب) إذا.

(٤) غير واضحة في (أ).

(٥) في (ب) التحريف والتبديل.

(٦) في (ب) إذا.

(٧) «ذلك» ساقطة من (ب).

بالجُملة، ولا يَنفي حقيقة الوَضع، ثمّ ما ذكرتُموه معارضٌ بقوله تعالى[1]: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾، وبقوله: ﴿ كَلِمَةُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾، و﴿ تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾[2] ومعلومٌ أنه أَرَادَ بالكلمةِ الجُملة المُفيدة. وإذا وَقَعَت الكلمةُ على الجُملةِ، جازَ أن يقعَ الكلامُ على المُفردِ.

فالجـواب[3]:

أمَّا الإطلاقُ فدليلُ الحقيقةِ؛ إذ كان المجازُ على خلافِ الأصلِ، وإنَّما يُصارُ إليه بقرينة صارفة عن الأصلِ، والأصلُ عدمُ القرائن، ثم إنّ البحثَ عن الكلامِ الدّالِ على الجملةِ المفيدةِ لا توجد[4] له قرينة، بل يسارعُ إلى هذا المعنى من غيرِ توقُّفٍ على وجودِ قرينةٍ، وهذا مثلُ لفظِ العُموم إذا أُطلق حُمل على العُموم من غيرِ أن يَحتاج إلى قرينةٍ تصرفُهُ إليه، بل إن وُجِدَ تخصيص احتاجَ إلى قرينةٍ. أمَّا السُّؤال الثّاني، فلا يَصِحُّ على الوَجهين المَذكورين، أمَّا الاشتراكُ فعنه[5] جوابان:

أحدهما: أنّه على خِلافِ الأصلِ؛ إذْ كان يُخِلّ بالتَّفاهُمِ، ألا تَرى أنّه إذا أُطلق لَفظة (العين) لم يُفهم منه ما يَصحُّ بِناء الحُكم عليه[6]، والكلامُ إنما وُضع للتَّفاهُمِ، وإنّما عَرَضَ الإشتراك من اختلاف اللُّغات.

---

(١) سورة الكهف، آية: ٥.

(٢) سورة التوبة، آية: ٤٠.

(٣) أسقط الناسخ فاء الربط في (أ، ب) وهذا كثير جداً في مثل هذا الموضوع وما شابهه وأتى بالواو بدلاً منها.

(٤) في (ب) لا يوجد.

(٥) في (ب) ففيـه.

(٦) معنى كلامه أنّ اللَّفظة إذا أُطلقت فهم معناها المناسب للمقام فقط فإذا تحدَّثنا عن أنواع المياه وذكرنا العين انصرف الفهم إلى العين الجارية وإذا تحدثنا عن حدة البصر أو ضعفه وأطلقنا لفظ العين فهم منها المبصرة وهكذا.

والثاني: أنّ الاشتراكَ هُنا لا يَتَحَقَّقُ؛ لأنَّ الكلامَ والكلمةَ من حقيقةٍ واحدةٍ، ولكنَّ الكلامَ مجموع شيئين فصاعداً، والكلمةُ: اللّفظةُ المفردةُ ولا اشتراكَ[1] بَينهما، وإنما الكلامُ مُستفادٌ بالأوصافِ والاجتماعِ، وليس كذلك المشتركُ، بلْ كلُّ واحدةٍ من ألفاظه كالأخرى في كونها مفردةً. وأمّا الجنس فغيرُ موجودٍ هُنا؛ لأنَّ الجنسَ يفرَّق بين واحدة وبينه بتاءِ التَّأنيث نحو: تَمرةٍ وتَمْرٍ، وهذا غيرُ موجودٍ في الكلامِ والكلمةِ، بل جنس الكلمةِ كَلِمٌ وليس واحدُ الكلامِ كلامةٌ، فبانَ أنَّه ليس بجنسٍ.

وأما السؤال الثالث: فخارجٌ عمّا نَحنُ فيه، وبيانه: أنَّ اشتقاقَ الكلمةِ من الكَلْم، وهو التَّأثير، والكلامُ تأثيرٌ مخصوصٌ، لا مطلقُ التأثير، والخاصُّ غيرُ المُطلق، يَدُلُّ عليه أنَّ الكَلْمَ الذي هو الجَرْحُ مؤثرٌ في النَّفس معنى تامّاً وهو الأَلَمُ مثلاً، والكلامُ أشبَه بذلك؛ لأنَّه يؤثِّرُ تأثيراً تامّاً، وأمَّا الكلمةُ المفردةُ فتأثيرها قاصرٌ، لا يتمُّ منه معنى إلّا بانضمامِ تأثيرٍ آخرَ إليه، فهما مشتركان في أصلِ التأثير، لا في مِقداره.

وأمَّا المُعارضةُ بقوله تعَالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ فلا تتوجهُ؛ لأنَّ أكثرَ ما فيه أنَّه عَبَّرَ بالجُزء عن الكلِّ، وهذا مَجازٌ ظاهرٌ؛ إذ كان الواحدُ ليس بجمعٍ ولا جنسٍ، بل يعبَّر به عن الجَمعِ والجِنسِ مَجازاً، ووجهُ المَجَاز أن الجُملةَ يتألَّفُ بعضُ أجزائِها إلى بعضٍ، كما تَتَأَلَّف حروفُ الكلمةِ المفردةِ بعضُها إلى بعضٍ، فلمّا اشتركا في ذلك جازَ المَجَازُ، وليس كذلك التَّعبيرُ بالكلامِ عن الكلمةِ؛ لأنَّ ذلك نقضٌ[3] معناها، ودليلُ المجازِ في الكلمةِ ظاهرٌ، وهو قوله: ﴿تَخْرُجُ من أَفْواهِهِمْ إِنْ يَقُوْلُونَ إِلَّا كَذِباً﴾

---

(١) في (ب) والاشتراك.

(٢) في (ب) الآخر.

(٣) في (ب) نقيض.

والكذبُ لا يَتحقّقُ في الكلمةِ المفردةِ، وإنّما يُتَصَوَّرُ فيما هو خبرٌ، والخبرُ لا يكونُ مفرداً في المعنى.

واحتَجَّ الآخرون بأنّ الاشتقاقَ موجودٌ في الكلمةِ والكلامِ بمعنى واحدٍ، وهو التّأثيرُ، فكان اللّفظ شاملاً لهما، يَدُلُّ عليه أنّكَ تقولُ: تكلّم كلمةً وما تكلّم بكلمةٍ[1] فيؤكّد باللّفظةِ المفردةِ الفعلُ كما يؤكّد بالكلامِ فيلزمُ من ذلك إطلاق العِبارتين على شَيءٍ واحدٍ.

والجوابُ عن هذا ما تقدّم في جوابِ السُّؤال[2]. والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) وردت هذه العبارة في (ب) هكذا تكلّمت كلمةً، وأما تكلّم بكلمةٍ وزاد المحقق في (ط) «أما» قبل تكلمت الأولى، وما ورد في «أ» أوضح.

(٢) هنا ورد في (ط) «الثالث» ونبَّه المحقق إلى عدم وجودها في الأصل وإنما زادها هو ليوضح السُّؤال المقصود بالتحديد.

obeikandl.com

٢ ـ مسألة: [حد الاسم](*)

اختلفت[١] عبارات النحويين في حدّ الاسم، وسيبويه لم يصرح له[٢] بحدٍّ.

فقالَ بعضُهم: الاسم ما استحقّ الإعراب في أول وضعه.

وقالَ آخرون: ما استحقَّ التنوين في أصلِ[٣] وضعه.

(*) هذه المسألة لم تذكر في الإنصاف لابن الأنباري، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين.

كتب على هامش هذه المسألة في الأصل بخط الناسخ نفسه: «هذه المسألة قبل اشتقاق الاسم والتي بعدها في «كيف» تبع لمسألة حدّ الاسم وبعدها مسألة الاشتقاق». فقدمتها حيثُ أراد، والمسألة في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ٤، والمسألة في الأصول لابن السراج: ٨٣/١، وإيضاح علل النحو للزجاجي ٤٨ ـ ٥٠، والصاحبي لابن فارس ٨٣، والمرتجل لابن الخشاب: ٧، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٩، ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٣٧/٤.

(١) في (ب) اختلف.

(٢) قال في الكتاب ٢/١ فالاسم رجل وفرس وحائط.

ونسب المبرد لسيبويه تعريفاً آخر وهو قوله: الاسم ما صح أن يكون فاعلاً، ونسب إليه بعضهم قوله: «الاسم هو المحدث» الصاحبي: ٨٢، ٨٣، والكتاب: ٤/١.

(٣) في (ب) في أول وضعه.

وقالَ آخرون: حدّ الاسم ما سَما بِمُسَمّاهُ، فأوضحه وكشف معناه.

وقالَ آخرون: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلّ على معنى مُفرد في نَفسِهِ.

وقالَ آخرون: هو[1] كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نَفْسِهِ ولم يدل على زمان ذلك المعنى.

وقالَ ابنُ السّراج[2]: هو كلّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسِه غير مقترنٍ بزمانٍ مُحصّل، وزادَ بعضهُم في هذا الحدِّ[3] دلالةَ الوضعِ.

وقبل الخوض في الصّحيح في هذه العبارات[4] نُبيّن حدَّ الحدّ[1]،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ابن السراج: (؟ - ٣١٦ هـ).
أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ عن أبي العباس المبرد وغيره، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والسيرافي والرماني، ألف في النحو واللغة والقراءات، ومن أشهر مؤلفاته كتاب الأصول في النحو. انظر أخبار النحويين البصريين: ٨٠، وإنباه الرواة: ١٤٥/٤، ونزهة الألباء: ٣١٣، وفيات الأعيان: ٤٦٢/٣.
وقد نسب إلى ابن السراج عدة تعاريف منها ما نسبه إليه المؤلف وقد نسب هذا الحد نفسه إلى تلميذه السيرافي، وقال ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٢/١:
وحدّه أبو بكر محمد بن السري فقال: الاسم ما دلّ على معنى مفرد في نفسه، وهذا اختصار ما جاء في كتابه الأصول: ٣٨/١، وفي إيضاح علل النحو: ٥٠ قال الزجاجي: «قال أبو بكر بن السّراج: الاسم ما دَلّ على معنى وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص» وهذا الحد هو ما ورد في الأصول: ٣٨.
وقال ابن السراج في كتاب الموجز: ٢٧: «... فالاسم ما جاز أن يخبر عنه» من هنا يتبين أن لابن السراج أكثر من تعريف للاسم فلا يستبعد أن ما نسبه إليه المؤلف هو تعريفه أخذه تلميذه السيرافي عن بعض مؤلفاته. والدليل على أن ابن السراج له أكثر من تعريف أن ما في كتاب الأصول وما نقل عنه الزجاجي مخالف لما جاء في الموجز. وهذا التعريف الذي نسبه إليه أبو البقاء هو المختار عند أكثر النحويين.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أكثر العلماء من القول في حدِّ الاسم حتى أنَّ ابنَ فارسٍ أورد له حدوداً كثيرة ونسبها =

والعبارات الصحيحة فيه مُختلفة الألفاظ مُتفقة المعاني.

فمنها اللَّفظُ الدّالُّ على كمالِ ماهيَّة الشَّيءِ، وهذا حدٌّ صَحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ هو الكاشفُ عن حَقيقةِ المَحدودِ، ويُرادُ بالماهية ما يُقالُ في جوابِ ما هو؟ واحتَرزوا بقولهم: «كمالُ الماهِيّة» من أنّ بعضَ ما يدلُّ على الحقيقة قد يَحصلُ من طريقِ الملازمةِ لا من طريقِ المطابقة، مثالُه: أن تَقولَ: حدُّ الإنسان هو الناطقُ، فلفظُ الحدّ[٢] يكشف عن حقيقة النُّطق، ولا يَدُلّ على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلّا الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللَّفظ، ومثالُه من النَّحو قولهم: المَصدرُ يدلُّ على زمانٍ مَجهولٍ، ولَيس كذلك، فإن لفظَ المَصدَرِ لا يَدُلُّ على زمانٍ البَتَّة، وإنَّما الزّمان من ملازماته، فلا يَدخلُ في حدّه، ولو دَخَل ذلك في الحدّ لوجَب أن يُقالَ: الرَّجلُ والفَرسُ يدلان[٤] على الزَّمان والمكان، إذْ لا يُتَصَوَّر انفكاكه عنهما.

ولكنْ لمّا لم يَكُن اللَّفظُ دالاً عليهما[٥] لم يَدخلا في حدّه، وقالَ قومٌ: حدُّ الحدّ: هو عبارةٌ عن جُملة ما فرّقه التَّفصيلُ.

= إلى سيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، وهشام، والزجاج وغيرهم ثم قال: وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة. الصاحبي: ٨٣، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية: ١٠، وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تزيد على سبعين حداً.

(١) زاد في (ب) «الصحيح».

(٢) وقريب من هذا الحدّ حدّ الزجاجي في إيضاح علل النحو: ٤٦ حيث قال: «الدال على كمال حقيقة الشيء».

وقال الفاكهي: «اعلم أنَّ الحدَّ هو ما يُميز الشّيء عمّا عَداه، ولا يكون كذلك إلا إذا كانَ جامعاً مانِعاً».

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل.

(٥) في (ب) عليها.

وقالَ آخرون: حدُّ الحدِّ[1]: «ما اطّرد وانعكس»، وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ كاشفٌ عن حقيقة الشَّيءِ فاطّرادُهُ يُثبِتُ حقيقتَه أينما وُجِدَتْ وانعكاسُهُ يَنفيها حَيثُما فُقِدت وهذا هو التَّحقيقُ، بخلاف العلامة[2]، فإنّ العلامة تَطّردُ ولا تنعكسُ، ألا تَرى أنّ كلَّ اسمٍ دخلَ عليه حرفُ الجرّ والتَّنوين وما أشبههما[2] أنّى وُجِدَ حُكِمَ بكون اللّفظ اسماً، ولا ينفي كونه اسماً بامتناع حرف الجرّ، ولا بامتناع التَّنوين ونحوهما؛ وإذْ قد بانت[3] حقيقةُ الحدّ فنشرعُ في تحقيق ما ذكر من الحُدود وإفساد الفاسد منها.

أما قولهم: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى مفردٍ في نفسه، فحدٌّ صحيح[4] إذ الحدُّ ما جمع الجنس والفصل واستوعبه جنسُ المحدود، وهو كذلك ها هُنا، ألا ترى أنّ الفعل يدلُّ على معنيين حدث[5] وزمان، «وأمس» وما أشبهه يدلُّ على الزَّمان وحده، فكان الأول فعلاً والثاني اسماً، والحرفُ لا يدلُّ على معنى في نفسِهِ، فقد تَحقّق فيما ذكرناه الجنس، والفصل، والاستيعاب، وأمَّا قولُ ابنِ السّراجِ فصحيحٌ أيضاً، فإنّ الاسم[6] يدل على معنى في نفسِهِ، ففيه احترازٌ من الحرف وقوله: «غير مقترن بزمانٍ محصّل» يخرج منه الفعل فإنه يدلُّ على الزمان المقترن به، وأما المَصادر فلا دلالة لها على الزمان، لا المَجهول ولا المُعَيّن على ما ذكرنا، ومن قالَ منهم: يدلُّ على الزَّمان المجهول فقد احترز عنه بقوله: «مُحَصّل» فإن

---

(١) الكلمات غير واضحة في (أ) لأنها تقع في أوائل السطور، وقد أصابها التلف.

(٢) الكلمات غير واضحة في (أ) لأنها تقع في أوائل السطور، وقد أصابها التلف.

(٣) في (ب) وإذ قدمنا، وفي (أ) (بان) أو (بانت).

(٤) اختاره أبو محمد ابن الخشاب في المرتجل: ٧.

(٥) غير واضحة في (أ) وصوابها في (ب).

(٦) من هنا ساقط من (أ) إلى قوله في مسألة (كيف) «شاذ في الاستعمال» ويظهر أن السقط كان ورقة كاملة. وموجود في (ب).

المصدر لا يدلُّ على زمان معيّنٍ، وأمَّا من زاد فيه «دلالة الوضع» فإنّه قَصَدَ بذلك دفع النَّقض بقولهم: «أتيتكُ مَقدم الحاجّ» و«خفوق النَّجم»[1] وأتت الناقة على منتَجِها[2] فإن هذه مَصادر، وقد دلَّت على زمانٍ محصّلٍ، فعندَ ذلك تخرج عن الحدِّ، وإذا قالَ دلالة الوَضع لم يَنتقض الحدّ بها، لأنها دالةٌ على الزَّمان لا من طريقِ الوضعِ، وذلك أن مَقدم الحاجّ يتفقُ في أزمنَةٍ معلومة بينَ النّاس، لا أنّها معلومةٌ من لفظِ المَقدم، والدّليلُ على ذلك أنّك لو قلتَ: أتيتُكَ وقت مقدم الحاج صحّ الكلامُ، وظهرَ فيه ما كان مقدّراً قبله، والتَّحقيقُ فيه أن الحُدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولاً، فإذا جاء منها شيءٌ على خلاف ذلك لعارضٍ لم ينتقص الحد به وسَيأْتي نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل.

فأمَّا من قال: هو ما استحق الإعرابُ في أولِ وضعِهِ، أو ما استحقَّ التَّنوين، فكلامٌ ساقطٌ جدّاً وذلك أنّ استحقاق الشيءِ لحكمٍ ينبغي أن يَسبِقَ العلم بحقيقته، حتى يرتب عليه الحُكْمُ، ألا ترى أنّه لو قالَ في لفظة «ضَرَبَ» هذا اسم لأنه يستحق الإعراب في أولِ وضعه لاحتَجتَ أن تُبَيّنَ أنه ليس باسمٍ، ولا يُعترض[3] في ذلك بالإعرابِ وعدمه، ولو قال قائلٌ: أنا أعربه أو أحكم باستحقاقه الإعراب؟ لقيلَ له: ما الدَّليلُ على ذلك؟ فقال: لأنّه اسمٌ فيقال له: ما الدّليل على أنه اسم؟ فإن قال بعدَ ذلك: لأنّه

---

(١) المراد بالنجم الثّريا قال الجوهري في الصحاح: ٢٠٣٩ «نجم»: هو اسم لها علم، مثل زيد وعمرو فإذا قالوا: «طلع النَّجم يريدون الثريا» وقالَ أيضاً: ٢٤٦٩/٤ «(ثري): يقال وردت خفوق النَّجم أي وقت خفوق الثريا».

(٢) (مَنتج) قال سيبويه: بفتح التاء وكسرها، ورجح الفارسيُّ الفتحَ، قال: وهو أقيس، وقال الجوهري: وهو مفعل ـ بكسر العين ـ الصحاح: ٣٤٣/١، (نتج) والمخصص: ٩٠٧/٧.

(٣) في (ب) يتعرض.

يستحق الإعراب أدى إلى الدَّور؛ لأنه لا يثبتُ كونه اسماً إلا باستحقاق الإعراب، ولا يَستحق الإعراب إلا بكونِهِ اسماً، وهكذا سبيلُ التّنوين وغيره.

وأمَّا قول الآخر: «ما سَما بِسُمّاه» فحدٌّ مدخولٌ أيضاً؛ وذلك أنَّه أرادَ ما سمّي مُسَمَّاه، ولهذا قال: فأوضحه، فجعلَ في الحدِّ لفظَ المَحدودِ، وإذا كُنَّا لا نَعلمُ معنى الاسم فكيفَ يُجعل فيما يُوضحه لفظاً مشتّقاً منه؟ وذلك أنّ الاشتقاق يَستدعي فهم المُشتق منه أولاً، ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدلّ على معنى زائد، قالَ عبدُ القاهر[1]: في «شرح جملة»[2]: حدّ الاسم: ما جازَ الإخبارُ عنه قال[3]: والدّليلُ على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه مُطّرد ومُنعكس، وهذا إمارة صحّة الحد.

والثاني: أنّ الفعلَ لا يصحُّ الإخبار عنه، والحرفُ لا حظَّ له في

---

(١) الجرجاني: (؟ - ٤٧١ هـ).
هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر عالم بالنحو واللغة والبلاغة له فيهما مؤلفات جليلة القدر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان، توفي سنة ٤٧١ هـ. وله من المؤلفات: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وإعجاز القرآن وقد طبعت. كما ألف في النحو كتاب العوامل والجمل وشرحها وشرح الإيضاح لأبي علي شرحاً وافياً سماه المغني في ثلاثين مجلداً وله شرح آخر مختصر اسمه «المقتصد» منه نسخة بتركيا ونسخة ناقصة بدار الكتب برقم «١١٠٣ نحو» ويعمل أحد الفضلاء الآن على تحقيقه.
أخباره: إنباه الرواة: ٢/١٨٨، وبغية الوعاة: ٣١٠، ونزهة الألباء: ٤٣٤.

(٢) شرح الجمل لعبد القاهر: ورقة ٢، ٣.

(٣) هذه بداية المسألة التي ألغاها المؤلف ـ رحمه الله ـ وكان قد بدأها بقوله: «مسألة الاسم ما صحّ الإخبار عنه فاختلفوا في ذلك فقال عبد القاهر في شرح جملة هو حد وقال في شرح الإيضاح: هو علامة وهو قول الأكثرين... الخ»، وقد أوضحنا ذلك في المقدمة.

الإخبار، فعنى أن يكون الاسمُ هو المخبر عنه، إذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من إسنادِ الخبرِ إليها، وإذا [كان][1] الفعلُ والحرفُ والاسمُ لا يُسند إليه خبر[2] ارتفعَ الأخبارُ عن جملةِ الكلامِ، والدَّليلُ على أنه ليس بحدٍّ وإنّما هو علامةٌ، وقد اختارَ ذلك عبد القاهر في «شرح الإيضاح»[3] أنّ هذا اللّفظ يطرد ولا ينعكس. والدَّليل عليه قولك «إذ» و«إذا» و«أيّان» و«أين» وغير ذلك، وأنها أسماء ولا يصحّ الإخبار عنها، فعندَ ذلك يَبطل كونها حدّاً.

والوَجهُ الثّالِثُ: أنَّ قولَكَ: ما جازَ الإخبار عنه لا يُنبىء عن حَقيقةِ وَضعه، وإنّما هو من أحكامِه، ولذلك لو ادَّعى مُدَّعٍ أنّ لفظةَ «ضَرَبَ» يصحُّ الإخبار عنها بأن يقول: ضَرَبَ اشتدّ كما تقول: الضَّربُ مشتدّ، لم يصح معارضته[4] بالمنع المُجرَّدِ حتّى يُبيّن وجه الامتناع، والحدُّ لا يَحتاجُ إلى دليلٍ يُقام عليه، لأنَّه لفظٌ موضوعٌ على المَعنى، ودلالةُ الألفاظِ على المَعاني لا تَثبُتُ بالمناسبة والقياس.

فإن قيلَ: «إذ» و«إذا» ونحوهما يَصحُّ الإخبارُ عنهما من حيثُ إنَّهما أوقاتٌ وأمكنةٌ وكلاهما يَصحّ الإخبار عنه وإنما عَرض لها أنّها لا تَقَعُ إلا ظُروفاً فمن حيثُ هي ظروفٌ لا يخبرُ عنها، ومن حيثُ هي أوقاتٌ وأمكنةٌ يصح الإخبار عنها، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: طابَ وقتُنا، واتّسع مكانُنا كان خبراً صحيحاً[5].

(١) غير موجودة في (ب).
(٢) في (ب) خبراً.
(٣) المقتصد: ١/ ٧٠.
(٤) في (ب) معارضة.
(٥) ورد في المسألة المطابقة: «واحتجَّ عبدُ القاهر بأنّ الإخبار عن معنى اللفظ لا عن نفسه وإذا وقتان والوقت صح الإخبار عنه، تقول: وقتنا طيّب، وجاء الوقت... الخ». والمقصود بالإخبار هنا هو الإخبار اللغوي لا الإخبار النحوي... وإلا لما =

فالجواب[1]: أن كونها ظروفاً أو صفات انضمّت إلى كونها وقتاً أو مكاناً لم تستعمل إلا بهذه الصفة، فهي كالخصوص[2] من العُموم والخُصوص، لا يحدُّ بحدِّ العُموم، ألا ترى أن الإنسان حيوان مخصوص، ولا يحدُّ بحدِّ الحيوان العام؛ لأنَّ ذلك يسقط الفصل الذي يميّز به من بقيّة أنواع الحيوان والحدُّ ما جَمَعَ الجنسَ والفصلَ، فالوقت الذي يدلّ عليه إذاً هو الجنس، وكونه ظرفاً بمنزلة الفصل، كالنطق في الإنسان وبهذا يحصل جواب قوله يطّرد وينعكس، لأنا قد بيّنا أنه لا ينعكس والله أعلم بالصواب.

= صح قول العكبري: «طاب وقتنا» و«اتسع مكاننا» لوقوع الوقت والمكان فاعلين في المثالين... ولما كان الوقت مخبراً عنه لغوياً بأنه طيب وهو موصوف بهذه الصّفة جاز تمثيل العكبري بقوله: «طاب وقتنا» وكذلك يقال في المثال الثاني: «اتسع مكاننا» ولا شك أن تمثيل عبد القاهر كان أشمل وأكمل، حين قال: «وقتنا طيب وجاء الوقت» حيث جعل الوقت في المثال الأول مخبراً عنه «أي مبتدأ» وجعله في المثال الثاني فاعلاً... وبهذا التنويع تحقق الإخبار النحوي كما تحقق الإخبار اللغوي... ومن هنا جاء حكمنا بأنه أشمل وأكمل.

(١) في الأصل والجواب.

(٢) في (ب) كالمخصوص.

obeikandl.com

٣ ـ مسألة: [اسميّة كيف](*)

كيف اسم بلا خلافٍ(١)، وإنَّما ذكرناها هنا لخفاء الدَّليل على كونها اسماً، والدَّليل على كونِها اسماً من خمسة أشياء:

أحدها: أنَّها داخلةٌ تحت حدِّ الاسمِ(٢)، وذلك أنّها تدلُّ على معنى

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب شرح اللمع ورقة ٦ مع شيء من التفصيل، وهذه ليست من مسائل الخلاف وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها هنا كما ترى، والمسألة في أسرار العربية لابن الأنباري: ١٤ ـ ١٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٠٩/٤ ـ ١١٠، مغني اللبيب لابن هشام: ٢٢٦، تهذيب اللغة للأزهري: ٣٩٢/١٠، والصحاح للجوهري: ١٤٢٥/٤، وبصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي: ٤٠١/٤ ـ ٤٠٤، واللسان مادة «كيف» وشرح التسهيل لابن مالك: ١١/١ ـ ١٢.

على المؤلف «رحمه الله» أن يذكر في هذه المسألة خلافهم: هل كيف اسم صريح غير ظرف أو جارية مجرى الظرف؟ فسيبويه يرى أنها ظرف، والأخفش والسيرافي يريان أنها اسم غير ظرف.

وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إنّ «كيفَ» ظرفٌ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً «بصائر ذي التمييز ٤٠٢/٤».

(١) قال الأزهري: كيف حرف أداة، ونصب الفاء فراراً من التقاء الساكنين ومعنى هذا أن الخلاف في اسمية كيف وارد.. ولعل المؤلف لم يعتد بهذا الرأي الغريب.

(٢) تقدم حدّ الاسم في المسألة التي قبلها.

في نفسها ولا تَدُلُّ على زمانِ ذلك المعنى.

والثاني: أنَّها تجابُ بالاسم والجوابُ على وفق السُّؤال وذلك قولهم: كيفَ زيدٌ؟ فيقالُ[1]: صحيحٌ أو مريضٌ أو غنيٌ أو فقيرٌ، وذلك أنها سؤالٌ عن الحالِ، فجوابها ما يكون حالاً.

والثالث: أنك تُبدل منها الاسمَ فتقول: كيفَ زيدٌ؟ أصحيحٌ أم مريضٌ، والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيدٌ أم مريضٌ؟، والبدلُ يساوي المبدل منه[2] في جنسه[3].

والرابع: أنّ من العرب من يدخُل عليها حرف الجَرّ، قالوا: على كيفَ تبيعُ الأحمرين[4]؟ وقالَ بعضهم[5]: أنظر إلى كيفَ يصنع؟ وهذا

---

(١) هكذا في (ط) وفي (ب): فيقول.

(٢) ساقطة من (ب) وأثبتها المحقق في (ط).

(٣) في السطرين السابقين اضطراب ولعل الأصل: والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك كيف زيد والبدل يساوي المبدل منه في جنسه، نقلاً عن هامش ٣ ص ٥٥ (ط). وفي شرح اللمع قال: ورقة: ٧... ولأنها يبدل منها الاسم كقولك: كيف زيداً أصحيح أم مريض؟ والشيء لا يبدل إلا من جنسه.

(٤) الأحمران هما الخمر واللحم، وقال الأصمعي: يقال أهلك النساء الأحمران الزعفران والذّهب، المثنى لأبي الطيب اللغوي: ٣٩، وعن أبي عبيدة: الذهب والزعفران الأصغران، جني الجنتين للمحبي: ١٦، واللسان «حمر»: ٥/٢٧٦، والمزهر للسيوطي: ٢/٧٣.

(٥) لغة حكاها قطرب عن العرب، شرح اللمع ورقة: ٧، وزاد هنا أيضاً، وكقول الشاعر:

سائِلْ فوارسَ يَربوعٍ بشِدّتِنَا عَنْ كَيْفَ صَقْعَتنا ذُهْلَ بنَ شَيْبَانَا

وهذا البيت ينسب إلى السفاح في شرح السُّكري لديوان الأخطل: ١٢٥ تحقيق د. فخري الدين قباوة وبرواية أخرى هي:

أن كيفَ صَقْعتنا ذُهْلَ بنَ شَيبانا =

شاذ[1] في الاستعمال، ولكنّه يدلُّ على الاسمية.

والخامس: أنّ دليلَ السَّبْرِ والتَّقسيم أوجَبَ كونها[2] اسماً، وذلك أن يقال: لا تخلو «كيف» من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فكونها حرفاً باطلٌ؛ لأنها تفيد مع الاسمِ الواحدِ فائدةً تامة كقولك: «كيفَ زيدٌ». والحرفُ لا تنعقد به بالاسم جملة مفيدة، فأما «يا» في النّداء ففيها كلامٌ يذكر في موضعه[3]، وكونها فعلاً باطلٌ أيضاً لوجهين:

أحدُهما: أنها لا تدلُّ على حدثٍ وزمان ولا على الزَّمان وحدَه.

والثاني: أنَّ الفعلَ يليها بلا فَصل كقولك: كيفَ صَنَعتَ، ولا يكون ذلك في الأفعالِ إلّا أن يكونَ في الفعلِ الأولِ ضميرٌ كقولك: أقبلَ يسرعُ: أي أقبلَ زيدٌ أو رَجُلٌ، وإذا بَطَلَ القسمان ثَبت كونها اسماً؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وإذا بطلت الفُروعُ حُكِمَ بالأصلِ، والله أعلمُ بالصَّواب.

= كما يوجد البيت كرواية السكري في نقائض جرير والفرزدق: ٤٥٧، وشرح المفضليات: ٤٣٣.

(١) من هنا موجود في (أ) وما قبله ساقط كما أوضحنا فيما تقدم.

(٢) الوجهان الرابع والخامس في أسرار العربية لابن الأنباري: ١٦، وفيه يقول: «إنها ليست على أمثلة الفعل الماضي ولا المضارع وليست أمراً لدلالتها على الاستفهام».

(٣) سيأتي الحديث عنها في مسألة «العامل» في المنادى مسألة (٨٠).

٤ ـ مسألة [اشتقاق الاسم](*)

الاسم مشتق من السموّ عندنا(١)، وقال الكوفيون هو(٢) من الوَسمِ(٣)،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللّمع ورقة: ٢، واللُّباب ورقة: ٣، وإعراب القرآن: ١/٤.

والمسألة في الإنصاف: ٦ فما بعدها وهي المسألة الأولى وعنوانها «الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم». وائتلاف النّصرة المسألة رقم: ١ في فصل الاسم، والتّعليق على المقرّب لابن النحاس: ورقة: ٤ والمسألة في اشتقاق أسماء الله للزّجاجي: ٤٤٤، وتهذيب اللّغة: ١١/١١٦، والمخصّص: ١٧/١٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/٦٦، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٥٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٣، ٢٤، والبحر المحيط: ١/١٤.

(١) في (ب) عنده.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي، والفرّاء، وثعلب، وربما كان الرأي منقولاً عن المتأخّرين منهم، وقد ذكر الزّجاج أنّه أول من تحدّث عن اشتقاق «اسم» وهو تلميذ المبرّد وثعلب. انظر رسالة الملائكة: ٢٢ نقلاً عن هامش «٢» ص: ٥٨ من (ط). وانظر مقالة الدكتور محمد خير الحلواني في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤ م. وقد رأيت ما يؤيد ما قاله الدكتور الحلواني على لسان تلميذ الزجّاج أبي القاسم الزّجاجي حيث قال: «أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أنّ اشتقاق «اسم» من سموت أسمو أي علوت، اشتقاق أسماء الله: ٤٤٤ فما بعدها».

ونقل الأزهري في تهذيب اللّغة: ١١/١١٦، ١١٧ عن الزّجاج قوله: «اسم مشتق من السموّ وهو الرفعة والأصل فيه سمو بالواو وجمعه أسماء ثم قال الأزهري قال أي

فالمحذوفُ عندنا لامهُ وعندهم فاؤُهُ.

لنا فيه ثلاثةُ[1] مسالِكٍ:

المعتمد منها أنّ المحذوفَ يعودُ في التَّصريف إلى موضع اللاّم، فكانَ المحذوفُ هو اللام[2]، كالمحذوفِ من «أينَ»، والدَّليلُ على عوده إلى موضِع اللاّم أنَّك تقولُ سمَّيتُ وأَسميت، وفي التّصغير «سُمَيٌّ» وفي الجمع أسماءٌ وأسامٍ وفي فَعيل منه سَمِيٌّ أي: اسمك مثلُ اسمه، ولو كان[3] المحذوف من أوّله لعادَ في التَّصريف إلى أوله، فكانَ[4] يُقال: أَوَسَمْتُ، وَوَسَمْتُ، وَوَسِيْمٌ، ووُسْمٌ، وأَوسام، وهذا التَّصريفُ قاطعٌ على أنَّ المحذوفَ هو اللاَّمُ.

فإن قِيلَ: هذا لِثبات اللُّغة بالقياس، وهي لا تَثبُتُ به.

والثَّاني أنّ عودةَ المحذوف إلى الأخير، لا يلزم منه أن يكون المَحذوف من الأخير، بل يَجوز أن يكونَ مقلوباً، وقد جاءَ القلبُ عنهم كثيراً كما قالوا: «لَهي أبوك»[5] فأخَّروا العَين إلى موضع اللام، وقالوا: «الجاه»[6]

الزجّاج ومن قال إنّ اسماً مأخوذ من وسمت فهو غلط»، ومعنى قول الزّجاج هذا أنّ هناك من يقول إنّ الاسم مشتق من الوسم وربّما كان القائل من معاصري أبي إسحاق من الكوفيين مثل أبي بكر بن الأنباري وغيره.

(١) في (ب) ثلاث.

(٢) في (ب) الكلام.

(٣) في (ب) قال.

(٤) في (ب) وكان.

(٥) الحديث عن «لهي أبوك» بالتّفصيل في أمالي ابن الشّجري: ٢/١٣ ـ ١٦.

(٦) الجاه: المنزلة والقدر والمكانة، أصله الوجه وأخرت الواو من موضع الفاء، وجعلت في موضع العين فصارت جوهاً، ثمّ تحرّكت عينه فصار جوهاً، ثمّ أبدلت عينه ألفاً لتحرّكها لانفتاح ما قبلها فصار «جاه»، تهذيب اللغة: ٦/٣٥٣، ومعجم مقاييس اللغة: ٦/٨٩، واللسان مادّة «وجه»، والخصائص: ٢/٧٦.

وأصله الوجه، وقالوا: «أَيْنُقٌ» وأصله أَنْوُقٌ[1]، وقالوا: «قِسِيٌّ» وأصله قُووس[2]، وقالُوا في «الفُوق: فُقيً» والأَصلُ فوقٌ[3] وإذا كَثُر ذلك في كلامِهم جازَ أن يُحمَلَ ما نحنُ فيه عليه.

فالجوابُ[4]:

أمَّا الأوّلُ فغيرُ صَحيحٍ، فإنَّا لا نُثبت اللُّغة بالقياس، بل يُستَدَلّ بالظَّاهِرِ على الخَفِيّ خُصوصاً في الاشتقاق، فإنّ ثبوت الأَصلِ والزّائد والمَحذوف لا طريقَ له على التَّحقيق إلّا الاشتقاق، ويَدُلُّ عليه لفظةُ «ابن» فإنَّهم لمّا[5] قالوا بني وأَبناء وتبنّيتُ والبنوّة[6]، علم أنَّ المحذوفَ لامُهُ، وأمَّا دعوى القلب فلا سبيلَ إليه؛ لأن[7] القَلبَ مخالفٌ للأصل، فلا يُصار إليه ما وجدت عنه مَندُوحة، ولا ضَرورَة هُنا تدعو إلى دَعوى القَلب. ويدلُّ

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٩، والخصائص: ٢/٧٥، ٨٠، ٨١، وأساس البلاغة: ٩٩٦، وأنيق جمع ناقة، وتجمع على نوق، أنوق وتقدّم الواو على النون، وتقلب ياء فتكون أنيق.

(٢) القسي: جمع قوس ويجمع أيضاً على أقواس، وقياس وأصل قسي قووس على فعول إلّا أنّهم قدّموا اللام وصيّروه قسو بوزن فلوع أبدلوا ضمّة السين كسرة فانقلب الواو الأولى ياء فصارت قسيو ثمّ قلبت الواو الثانية ياء لاجتماع الواو والياء في كلمة وأدغمت في الياء: ٢/١٨٩ ابن الشجري والصّحاح «قوس».

(٣) فقى: أصله فوق جمع فوق، والفوق هو: مشق رأس السّهم حيث يقع الوتر، ويجمع الفوق على أفواق، وفوق، وفقى مقلوب: تهذيب اللغة للأزهري: ٩/٣٣٨، ٣٣٩.

(٤) في الأصل والجواب.

(٥) غير موجودة في (ط) فقط مع أنّها موجودة في أصلها (ب).

(٦) أمالي ابن الشّجري: ٢/٦٩، وفيها أنّ وجود الواو في البنوّة لا يصلح دليلاً قاطعاً على أنّ لامها أصلها الواو... الخ.

(٧) في (ب) فإن.

على ذلك أنَّ القلبَ لا يَطَّردُ هذا الاطّراد، ألا تَرى أنَّ جميع ما ذكر من المقلوب[1] يجوزُ إخراجُه على الأصل.

المسلك الثاني: أنَّا أجمعنا على أنَّ المحذوفَ قد عُوّض منه[2] في أوّله، فوجب أن يكونَ المحذوفُ من آخره كما ذكرنا في «ابن» وإنّما قُلنا ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّا عرّفنا من طريقةِ العربِ[3] أنَّهم إذا حذفوا من الأوّلِ، عوَّضُوا أخيراً مثل عِدة[4] وزِنَة، وإذا حذفوا من آخره[5] عوّضوا أوَّله مثل ابن، وهُنا قد عوَّضوا في أوله[6] فكان المَحذوف من آخره[7].

والثاني: أنّ العوضَ مخالفٌ للبَدَلِ، فبدل الشيءِ يكونُ في موضعه والعِوَضُ يكون في غيرِ المعوضِ[8] منه، فلو كانت الهمزةُ عوضاً من الواو في أوّلِهِ لكانت بَدَلاً[9] من الواو، ولا يجوز ذلك إذ لو كانت كذلك لكانت هَمزةً مقطوعةً، ولمّا كانت ألفَ وصلٍ حكم بأنّها عوض، فإن قيل:

---

(١) في (ب) من المقلوبا.

(٢) في (ب) عنه.

(٣) هذا النص في الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/١٢٢ قال: قال أبو البقاء في كتاب التبيين عرفنا من طريقة العرب.... إلى قوله: فإذا أزيل عنه حصل التخفيف هـ آخر المسلك الثاني مع حذف بعض النص.

(٤) الأصل وعد ووزن فلمّا حذفت الواو من الأول عوّضوا التاء في آخره.

(٥) في الأشباه الآخر وأوّله في الأشباه الأوّل.

(٦) في الأشباه عوّضوا في الاسم همزة الوصل في أوّله.

(٧) هذه المسألة فيها خلاف وكلام للعلماء يطول ذكره انظر الخصائص: ١/٢٦٥، ٢/٢٩٦، والأشباه: ١/١٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/٧١.

(٨) هكذا في (أ)، (ب) وفي الأشباه: «.... في غير موضع المعوّض عنه».

(٩) غير واضحة في (أ) وهي موجودة في (ب).

التَّعويضُ موضعٌ لا يوثق بأن المعوَّض عنه في غيره لأنَّ القصد[1] منه تَكميلُ الكلمةِ فأين[2] كَمُلَتْ حَصَلَ غرضُ التَّعويض، أَلا ترى أنَّ همزة الوصل في «اضرب» وبابه عوضٌ من حركةِ أوَّلِ الكَلِمَةِ وقد وَقَعَتْ في موضعِ الحَركة.

فالجوابُ[3]:

إنّ التَّعويضَ على ما ذكرنا يغلبُ على الظَنّ أنّ موضعَه مخالفٌ لموضعِ المعوَّضِ منه، لِمَا ذكرنا من الوَجهين قولُهم[4] الغرضُ تكميلُ الكلمةِ، ليسَ كذلك، وإنّما الغرض العدول عن أصلٍ إلى ما هو أخفُّ منه، والخفّةُ تحصلُ[5] لمخالفة الموضعِ.

فأمّا تعويضُه في موضع محذوف فلا تحصل[6] منه خفة، لأنّ الحرف[7] قد يثقل بموضعه[8] فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

المسلك الثالث: أنّ اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى فكان المحذوف الواو كسائر المواضع، وبيانه أنّ الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى[9] من صاحبيه، إذ كان يخبر به وعنه، وليس كذلك صاحباه فقد سما

---

(١) في (ب) (الغرض) وهنا موافق لما جاء في الأشباه.
(٢) في (ب) (وابن) وهنا موافق لما جاء في الأشباه.
(٣) في (أ) و(ب) والجواب، وفي (ط) فالجواب، وقال: التصويب من الأشباه.
(٤) في (ب) الغرض.
(٥) في (أ) غير معجمة وصوابها «فلا تحصل» كما في (ب)، الأشباه والنظائر.
(٦) في الأشباه يحصل بياء.
(٧) في (ب) الحذف.
(٨) في (ب) موضعه.
(٩) في (ب) اعلام.

عليهما، ولأنّ الاسم ينوّه بالمسمّى ويرفعه للأذهان بعد خفائه وهذا[1] معنى السموّ[2]. فإن قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم فإنّ المعنى فيه صحيح كما أنّ المعنى فيما ذكرتموه صحيح فبماذا يثبت الترجيح؟.

قيل: الترجيح معنا[3] لوجهين:

أحدهما: أنّ تسمية هذا اللّفظ اسماً اصطلاحٌ من أرباب هذه الصناعة، وقد ثَبَتَ من صناعتهم علوّ[4] هذا اللّفظ على الآخَرين ومثل هذا لا يُوجد في اشتقاقه من الوسم.

والثاني: أنّه يترجّح[5] بما ذكرناه من المسالك المتقدّمة.

أمّا حجتهم[6] فقد قالوا: الاسم علامة على المسمّى، والعلامة تؤذن بأنّه من الوسم وهو[7] العلامة، فيجب أن يكون مشتقّاً منها.

والجواب عنه ما تقدّم من الأوجه الثلاثة على أنّ اتّفاق الأصلين في المعنى وهو العلامة، لا يوجب أن يكون أحدهما مُشتقّاً من الآخر، ألا ترى

---

(١) في (ط) فقط «وهو».

(٢) قال الزّجاج: جعل الاسم تنويهاً للدّلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم، شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٣/١، وهو قريب من قول المبرّد: الاسم ما دلّ على مسمّى تحته الإنصاف: ٦.

(٣) في (ب) معنى.

(٤) في (ب) على.

(٥) في (ب): يتحرّج.

(٦) احتجّ ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مشتق من الوسم، لأنّ الوسم في اللغة العلامة، والاسم وسم على المسمّى وعلامة له يعرف به... الخ».

(٧) في (ب) وهي.

أنّ «دمث» و«دمثر» سواء في المعنى[1]، وليس أحدُهما مشتقّاً من الآخر، وكذلك سَبَطَ وسَبْطَرَ[1] وأبعد من ذلك الأَسد واللَّيثُ بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق[2] والله أعلم بالصواب[2].

---

(١) الدّمث: المكان اللّين ومنه سمّي دمث الأخلاق «أي سهل الخلق والدمثر: هو الجمل الكثير اللّحم»، انظر كتاب الإبل للأصمعي: ٣٥.

(٢) السبط: شعر سبط أي مسترسل غير جعد وقد سبط شعره بالكسر يسبط سبطاً وسبط الجسم إذا كان حسن القد، الصحاح: ١١٢٩.

سبطر: السبطر من الرّجال السبط الطويل والسبطر الماضي واسبطرت البلاد استقامت واسبطرت في سيرها أسرعت وامتدّت، التهذيب: ١٤٦/١٣، والمنصف لابن جني: ٢٦/١.

لم يبيّن المؤلّف ـ رحمه الله ـ وجهة النظر الكوفيّة واندفع إلى الردّ عليها دون النظر في أقوالهم.

وردّ عليهم ابن الأنباري في الإنصاف فقال: أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنّما قلنا إنّه مشتق من الوسم لأنّ الوسم في اللغة العلامة والاسم وسم على المسمّى وعلامة يعرف به، قلنا هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلّا أنّه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لفظيّة فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه.

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

٥ ـ مسألة [حدّ الفعل](*)

اختلفت(١) عباراتُ النحويين في حدّ الفعل.

فقال ابن السّراج(٢) وغيره: حَدّه كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمانٍ محصّل. وهذا هو حدّ الاسم، إلّا أنّهم أضافوا إليه لفظة «غير» ليدخلَ فيه المصدر، وإذا حذفتَ «غير» لم يدخل فيه المصدر؛ لأنّ الفعل يدلُّ على زمانٍ محصّلٍ، ولأنّ المصدر لا يدلّ على تعيين الزّمان. وإن شئت أضفت إلى ذلك دلالة الوضع، كما قيّدت حدّ الاسم بذلك،

(*) كتب في الأصل: «هذه المسألة قبل اشتقاق الفعل من المصدر»، فوضعتها حيثُ أراد، وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف.

أورد المؤلف هذه المسألة في اللّباب: ورقة: ٣، وشرح اللمع: ورقة: ٤، وهي في الإيضاح للزّجاجي: ٥٢، والإيضاح لفارسي: ٧، والصاحبي لابن فارس: ٨٥، والمرتحل لابن الخشاب: ١٤، ١٥، وأسرار العربية لابن الأنباري: ١١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣/٧، وشرح التّسهيل لابن مالك: ٨/١.

(١) في (ب) «اختلف».

(٢) وحدّه في كتاب الأُصول: ٣٩/١، ٤١، بقوله: وإذا دَلّت على معنى، وزمان محصَّل فهي فعل، وأعني بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل، وقال: الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل، وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط: ٤١/١٠، وقال في كتابه الموجز: ٣٧: الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه.

وإنّما زادوا هذه الزيادة لئلاّ ينتقض بـ«ليس» و«كان» الناقصة. وقال أبو علي[1]: الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه[2]. وهذا يقرب من قولهم[3] في حدّ الاسم: ما جاز الإخبار عنه؛ لأنّ الإسنادَ والإخبارَ متقاربان في هذا المعنى، وهذا الحدُّ رسميٌ؛ إذْ هو علامةٌ، وليس بحقيقي[4]؛ لأنّه غيرُ كاشفٍ عن مدلول الفعل لفظاً، وإنّما هو تمييز له بحكمٍ من أحكامه، والذي قال سيبويه في الباب الأول[5]: وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما سيكونُ وما هو كائنٌ لم يَنقطع.

وقد أتى في هذا بالغاية؛ لأنّه جَمع فيه قوله: «أمثلة»، والأمثلة بالأفعال أحقُّ منها بالأسماء والحروف، وبيّن أنّها مشتقّة من المصادِر، وقوله: «من لَفظ أحداث الأسماء» ربّما أُخذ عليه أنّه أضافَ الأحداثَ إلى الأسماءِ، والأحداثُ للمُسمّيات لا للأسماءِ، وهذا الأخذُ غيرُ واردٍ عليه لوجهين:

أحدُهما: أنّ المراد بأحداث[1] الأسماء ما كان منها عبارةً عن

---

(١) أبو علي الفارسي: (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ).
الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفسوي، الفارسي، علم من أعلام النحويين، أخذ عن ابن السّراج، وغيره، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جنّي، ألّف الإيضاح، والحجة، والتذكرة... وغيرها. أخباره في نزهة الألباء: ٣١٥، وإنباه الرواة: ٢/٢٧٣، وبغية الوعاة: ٢١٦.

(٢) عبارة أبي علي: «ولم يسند إليه شيء».

(٣) غير واضحة في (أ).

(٤) عبارة سيبويه في كتابه: ١/٢ كذا: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع. وما هو كائن لم ينقطع» وفي (ب) لما يكون.

(٥) في (ب) بالأحداث.

الحدث وهو المَصدر؛ لأنَّه من بين الأسماء عبارةٌ عن الحَدَثِ، وهو من بابِ إضافةِ النوعِ إلى الجِنسِ.

والثاني: أنَّه أراد بالأسماء المُسمّيات، كما قالَ تعالىٰ[1]: ﴿ما تَعبدون من دُونه إلّا أسماءً سمّيتموها أنتم وآباؤُكم﴾ والأسماء ليست معبودةً، وإنَّما المعبودُ مُسمَّياتها. وقوله: «بُنيت لما مضى» الفَصل إشارةٌ إلى دلالتها على أقسامِ الزَّمان، الماضي والحاضِر والمستقبل.

فإن قيل: يَرِدُ على الحُدودِ كلِّها «لَيس» و«كانَ» النَّاقصة وأخواتها[2] فإنّها أفعالٌ، ولا تَدلّ على الحدثِ، وينعكسُ بأسماء الفعل نحو «صه» و«مه» ونزال فإنّها أسماء وقد دلّت على الزمان.

فالجواب[3]: أمّا «ليس» فقد ذهب قومٌ إلى أنَّها حرف[4]، وذلك ظاهرٌ فيها؛ لأنّها تنفي ما في الحال، مثل «ما» النافية، ولا تدلُّ على حدثٍ ولا زمانٍ، ولا تدخل عليها «قد» ولا يكون منها مُستقبل.

وقال الأكثرون: هي فعلٌ لفظيٌّ، بدليلِ اتّصال علامات الأفعال بها كتاء التأنيث نحو ليست، وضمائر المرفوع نحو ليسا وليسوا ولسنَ ولستُ ولستَ، وإنّما اقتُصر بها على بناءٍ واحدٍ؛ لأنّها تنفي ما في الحال لا غير

---

(١) سورة يوسف: آية: ٤٠.

(٢) اعترض ابن فارس في كتابه الصّاحبي: ٥٨ بـ«ليس»، و«عيسى»، و«نعم»، و«بئس» فإنّها لم تؤخذ من مصادر، وأيّد ما ذهب إليه الكسائي أنّ الفعل ما دلّ على زمان. ولا شكّ أنّ إذ وإذا وغيرهما من الظروف تدل على زمان وهي أسماء اتّفاقاً فينتقض الحد.

(٣) في (أ) و(ب) والجواب.

(٤) الذي قال بحرفيتها أبو علي الفارسي وجماعة من النحويين كما سيأتي في مسألة «ليس بين الحرفية والفعليّة» المسألة رقم: ٤٦.

فهي كفعل التَّعجّب «وحبّذا». وأمّا «كان» الناقص فأصلها التمام كقولك: قد كانَ الأَمرُ، أي قد حَدَثَ، ولكنَّهم خلعوا[1] دِلالتها على الحَدث وبقيت دِلالتها على الزّمان، وهذا أمرٌ عارضٌ لا تُنقَضُ به الحُدود العامّة، وأمّا «صَهْ» وأخواتها فواقعةٌ موقعَ الجُملِ فـ«صه» نائبٌ عن اسكت، و«مه» عن اكفف، و«نَزالِ» عن انزل، وغيرُ ممتنعٍ أن يوضَع الاسمُ أو الحرفُ موضعَ غيرِه، ألا تَرى[2] أنّ قولَك «بَلى» و«نَعم» ولاَ» حروف موضوعة موضع الجمل، ألا ترى[2] أنّك إذا قلتَ: ما قام زيدٌ كان ذلك جملةً، وإذا قال المُجيب: بَلى، كانَ حرفاً نائباً عن إعادة الجُملة[3] فكأنّه قالَ قامَ زَيدٌ والله أعلمُ بالصواب[4].

---

(١) في (ب) جعلوا.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو سطر كامل فقد نظر الناسخ إلى قول المؤلف ألا ترى الثانية وظنّها الأولى ومضى وهذا ما يسمى سبق النّظر فنقص سطراً كاملاً.

(٣) ويذهب ابن النحّاس إلى أنّ الحرف يدلّ على معنى في نفسه فربّما أنّه تمسّك بمثل هذا. انظر الهمع: ١/٦ (ط الكويت).

(٤) بالصواب سقطت من (ب).

٦ ـ مسألة [أصلُ الاشتقاق](*)

الفعلُ مشتقٌّ من المَصدر. وقالَ الكوفِيُّون المصدرُ مشتقٌّ من الفعل(١).

ولمّا كان(٢) الخِلافُ واقعاً في اشتقاقِ أحدِهما من الآخرِ لزمَ(٣) في ذلك بيانُ شيئين:

أحدُهما: حدُّ الاشتقاق.

والثاني: أنَّ المُشتقَّ فرعٌ على المشتقّ منه.

(*) كتب على الأصل: «هذه المسألة بعد حدّ الفعل» فوضعتها حيث أراد.

ذكر المؤلّف هذه المسألة في اللُّباب: ورقة: ٣، وفي شرح اللُّمع ورقة: ٧٤، وشرح الإيضاح: كما ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف وعنوانها هناك: «القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر» ٢٣٥ ـ ٢٤٥ المسألة: رقم (٢٨)، واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: (١) قسم الأفعال. وهي في: أسرار العربية: ٦٩، ١٢١، وإيضاح الزجّاجي: ٥٦، والخصائص: ١/١١٣، ١١٩، ١٢١، وبدائع الفوائد: ١/٢٧ ـ ٣٠، وأصول ابن السّراج: ١/١٦٢، ١٩٠، والأشموني: ٢/٣٤١، حاشية... الخ.

(١) الرضي: ٢/١٧٨، والتصريح: ٣٩٣٨، وحاشية الصبان: ٢/٩٦.

(٢) ٢/٣٤١، حاشية الصبان: ٢/٩٦، والتصريح: ١/٣٩٣، والرضي: ٢/١٧٨.

من هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٥٦ إلى قول المؤلّف «ومعنى آخر».

(٣) في (ب) «من ذلك» وما ورد هنا موافق للأشباه والنظائر.

أمّا الحدُّ: فأقربُ عبارةٍ فيه ما ذكره الرُّماني[1] وهو قوله[2]: الاشتقاق: اقتطاع[3] فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه [على] الأصل، فقد تضمَّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق، ولزمَ منه التَّعرّض للفرع والأصل.

وأمّا الفرعُ والأصلُ: فهما في هذه الصِّناعة غيرُهما في صناعةِ الأَقيسَةِ الفِقْهيّةِ، فالأصل[4] ها هُنا يُراد به الحُروف المَوضوعة على المَعنى وَضْعاً أوّلياً، والفَرعُ لَفظٌ توجدُ فيه تِلكَ الحُروف مع نوعِ تغييرٍ ينظمُّ إليه مَعنى زائدٌ على الأصلِ، والمثالُ في ذلك «الضَّربُ» مثلاً فإنّه اسم موضوعٌ على الحَركةِ المَعلومة المُسمّاة ضَرباً، ولا يَدلُّ لَفظُ الضَّرب على أكثرِ من ذلك، فأمَّا ضَرَبَ، ويضرب، وضارب، ومضروب ففيها[5] حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالةُ على معنى الضرب ومعنى آخر، وإذا تقرّر هذا المعنى جئنا إلى مسألة المصدر[6].

وقد نصّ سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر، وهو قوله في الباب الأول[7]: وأمّا الأفعال فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما

---

(١) الرّماني: (- ٣٨٤ هـ).
علي بن عيسى الأخشيدي، من تلاميذ ابن السّراج وابن دريد مولده ووفاته ببغداد. أخباره في نزهة الألباء: ٣٨٩، ومعجم الأدباء: ٥/٢٨٠، وإنباه الرواة: ٢/٢٤٩.

(٢) النص في كتاب الحدود للرّماني: ٣٩.

(٣) اقتطاع ساقطة من (ب) موجودة في (أ) والأشباه، والحدود وأسقط المؤلف لفظة «على» ولذلك فهي زيادة من كتاب الحدود للرّماني: ٣٩.

(٤) في (ب) والأصل.

(٥) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه من (ب).

(٦) في (ب) جئنا إلى مسألة الخلاف.

(٧) (الأول) ساقطة من (ب) ورد النصّ فيه هكذا: «وهو قوله في الباب وهو قوله».

مضى ولما هو كائن لم ينقطع ولما سيكون[1]. وأخذت بمعنى اشتقّت وأحداث الأسماء ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر، والدليل[2] على أنّ الفعل مشتق من المصدر طرق منها:

وجود حدّ الاشتقاق في الفعل، وذلك أنّ الفعل يدلُّ على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقّاً وفرعاً على المصدر، كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطَّريقة أنّ الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقّق إلّا في الفرع الذي هو الفعل، وذاك[3] أنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدلّ على الزَّمان بلفظه، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركّب، فإنّه يدلّ على أكثرِ ممّا يدلّ عليه[4] المفرد[5]، ولا تركيبَ إلّا بعدَ الإفرادِ، كما أنّه لا دِلالةَ وعلى الحَدثِ والزَّمان المَخصوص إلّا بعدَ الدِّلالةِ على الحَدَثِ وَحده، وقد مُثّل ذلك بالنَّقرة[6] من الفِضّة، فإنَّها كالمادّة[7] المُجرّدة عن الصُّورة، فالفِضّة من حيث هي فضّة لا صورةَ لها، فإذا صِيغ منها جامٌ[8]، أو مِرآةٌ أو قارورةٌ كانت تِلك الصُّورة مادةً مخصوصةً،

---

(١) تقدّم هذا النص في صفحة: ١٤٣ في المسألة الخامسة وقد أثبّت هناك نصّ ما جاء في كتاب سيبويه المطبوع.

(٢) ورد في الأشباه والنظائر: ٥٧/١، من قوله: والدَّليلُ على أنَّ الفعل... إلى آخر المسألة.

(٣) في (ب) والأشباه والنظائر: وذلك.

(٤) سقط من (ب).

(٥) المُفرد وردت في (ب) المركّب.

(٦) النقرة: «السّبيكة» انظر التهذيب: ٩٧/٩، والصّحاح: ٨٣٥، واللّسان مادّة «نقر».

(٧) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) وفي الأشباه والنظائر في المادّة.

(٨) هكذا في الأصل وفي الأشباه والنظائر، وفي (ب) خاتم، والجام هو: الفائور من اللُّجين تهذيب اللغة: ٢٢٥/١١.

فهي[1] فَرعٌ[2] على المادّةِ المُجرّدة، كذلك الفعل هو دليلُ الحَدث وغيره، والمَصدر دليلٌ الحَدث وحدَه، فبهذا يَتحَقّق كونُ الفعلِ فرعاً لهذا الأصلِ.

طريقةٌ أُخرى: هي أنّا نقولُ: الفعلُ يشتمِلُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المَصدَرِ، تدلُّ تِلك الزّيادةُ على معانٍ[3] زائدةٍ، على معنى المَصدر فكانَ مشتقّاً من المصدَر[4] كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزّمانِ، كضاربٍ وضَرْبٍ ومَضروبٍ، وبيانه: أنَّك تقولُ في الفعلِ ضَرَبَ فتحرّك الراء فيختلفُ معنى المَصدر، ثمّ تقول استضْرَب فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر، ثمّ تقول اِضرب ونَضرب وتَضرب ويَضرِب، فتأتي هذه الزّوائد على حروفِ الأصلِ وهي الضّاد والرّاء والباء مع وجودها في تلك الأمثِلة، ومعلومٌ أنَّ ما لا زيادةَ فيه أَصلٌ لما فيه الزّيادة.

طريقةٌ أُخرى: وهي أنَّ المصدَر لو كان مُشتقّاً من الفعلِ لأدَّى ذلك إلى نَقضِ المعاني الأُوَل، وذلك يخلّ بالأصول، بيانه: أنّ لفظَ الفعل يَشتملُ على حروفٍ زائدةٍ ومعانٍ زائدةٍ وهي دِلالته على الزَّمان المَخصوص، وعلى الفاعل الواحدِ، والجماعةِ والمؤنّثِ والحاضرِ والغائبِ، والمصدَرِ يذهبُ ذلك كلُّه، إلّا الدّلالة على الحَدث، وهذا نقضٌ للأَوضاعِ الأُوَل، والاشتقاقُ يَنبغي أن يُفيد تَشييدَ الأصولِ وتَوسعة المَعاني، وهذا عَكسُ اشتقاقِ المَصدر من الفِعل[5].

(١ - ٢) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والأشباه والنظائر: ١/٥٧.

(٣) في (أ) معاني وصوابه في (ب) والأشباه والنظائر: ١/٥٧.

(٤) سقط من الأشباه والنظائر كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان، كما سقط من (ب) مضرب وهي غير واضحة في (أ) ومن كلمة مضروب إلى قوله مع وجودها في تلك الأمثلة ساقطة من الأشباه والنظائر.

(٥) ذكر ابن الأنباري في الإنصاف: تسعة أقوال احتجّ بها للبصريين ولكنّها في حقيقتها =

واحتجَّ الآخرون من ثَلاثةِ أوجهٍ[1]:

أحدُهـا: أنّ المصدَرَ مَفْعَل وبابه أن يكون صادِراً عن غيرِه، وأمّا أن يَصدُرَ عنه غيرهُ فكلاّ[2].

والثاني: أنّ المصدَرَ يعتلّ لاعتلالِ الفعلِ، والاعتلالُ حكمٌ تسبقه علّته، فإذا كان الاعتلالُ في الفعلِ أولاً وجبَ أن يكون أصلاً، ومثالُ ذلك قولُكَ صامَ صِياماً، وقامَ قِياماً، فالواو في قام: أصلٌ اعتُلّت في الفِعل فاعتُلّت في القِيام، وأنتَ لا تقولُ اعتُلّ «قامَ» لاعتلالِ القيامِ.

والوجهُ الثالث[3]: أنّ الفعلَ يَعملُ في المَصدرِ كقولك: «ضَـربته ضرباً». فـ «ضرباً» منصوب[4] بـ «ضربت»، والعاملُ مؤثِّرٌ في المَعْمُولِ، والمُؤَثِّرُ أقوى من المُؤَثَّرِ فيه، والقُوّةُ تَجْعَلُ القَوِيَّ أصلاً لِغيره[5].

والجواب[6]: أمّا الوجهُ الأول فليس بشيء؛ وذلك أنّ المصدرَ مشتقٌّ من صدرت عن الشيء إذا وليتَه صدرَكَ وجعلتَه وراءَك ومن ذلك قولهم: «المَورِد والمَصدَرُ» يشارُ به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثمّ تَصدر عنه ولا معنى لهذا إلاّ أنّ الإبل تتولّى عن الماء، وتصرِفُ عنه صدورَها فيقالُ قد

= ترجع إلى الطرق التي ذكرها العكبري. مما يؤكّد إفادة العكبري من الإنصاف.

(١) في الأشباه والنظائر قال: واحتجّ الآخرون بوجهين وأسقط الأول وأتى بالثاني والثالث.

(٢) في (ب) فكذا.

(٣) في الأشباه والنظائر: والوجه الثاني لأنّه لسقط الأول.

(٤) ورد في (ب): «منصوب يضرب والعامل مؤثّر فيه والقوّة تجعل القَوي أصلاً لغيره» وما في (أ) موافق لما ورد في الأشباه والنظائر: ١/٥٨.

(٥) ذكر ابن الأنباري وجوهاً أُخر في الإنصاف: ١/٢٣٥، ٢٣٦.

(٦) في الأشباه والنظائر: والجواب على الأول.

صَدَرَتْ عن الماءِ وقد شاعَ في الكلام قولُ القائل : فلانٌ موفّقٌ فيما يُورده ويُصدره، وفي[1] مَوارده ومَصادره، وكلٌّ ذلك بالمعنى الذي ذَكرناه، وبهذا يتحقّق كون الفعل مُشتقّاً من المَصدر؛ لأنّه بمنزلةِ المكانِ الذي يَصدُرُ عنه.

أمّا الوجهُ الثّاني: فغير دالٍّ على دَعواهم[2]؛ وذلك أنّ الاعتلالَ شيءٌ يُوجبه التَّصريفُ وثِقَلُ الحُروف، وبابُ ذلك الأَفعال؛ لأنّ صيغَها تَختلف لاختلاف معانيها، فقامَ مثلاً[3] أصله قَوَمَ، فأُبدلت الواوُ ألفاً، لتحرُّكها[4]، فإذا ذَكرت المَصدر من ذلك كانَت العِلّةُ المُوجبةُ للتغييرِ قائمةً في المَصدَرِ وهو الثِّقَل.

وجواب آخر[5]: وهو أنّ المصدرَ الأصليَّ هو «قَوْم» كقولك «صَوْم» ثمّ اشتَقّقت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا، فعدلت عن قومٍ إلى قيام؛ لتناسب بين اللّفظين للمعنيين المشتركين في الأصل، يَدلّ على ذلك أنَّ المصدرَ قد يأتي صَحيحاً غيرَ معتلٍّ، والفعلُ يجبُ فيه الإعلال، مثل الصّوم والقَول والبَيع، فإذا اشتققتَ منها أفعالاً أعلَلْتَها فقلت: صامَ وقامَ وباعَ.

فقد رأيتَ كيفَ جاءَ الإعلالُ في الفعلِ دونَ المصدَرِ؟ فاختلَّت الثّقةُ بما عُلّل به.

وأمَّا الوجهُ الثالثُ[6] فهو في غايةِ السُّقوط، وبيانُه من أوجهٍ ثلاثة[7]:

---

(١) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب).
(٢) ورد في الأشباه والنظائر: أنّه غير دال عليه كقولهم وذلك...
(٣) مثلاً ساقطة من الأشباه والنظائر.
(٤) وانفتاح ما قبلها.
(٥) من هنا ساقط من الأشباه والنظائر حتّى قوله وأمّا الوجه الثاني.
(٦) في الأشباه والنظائر: أمّا الوجه الثاني لأنّه أسقط الوجه الأول.
(٧) في الأشباه والنظائر: من ثلاثة أوجه.

أحدُهـا: أنَّ العاملَ والمَعمولَ من قبيلِ الأَلفـاظِ، والاشتقاقَ من قبيلِ المَعاني، ولا يدلُّ أحدُهما على الآخرِ اشتقاقاً.

والثاني: أنَّ المصادِرَ قد تَعمل عَمَلَ الفِعلِ كقولك: يُعجِبني ضربُ زيدٍ عـمراً، ولا يدلُّ ذلك على أنّه أَصلٌ.

والثالث: أنّ الحُروفَ تَعملُ في الأسماءِ والأفعالِ ولا يَدُلُّ ذلك على أنَّها مشتقّةٌ أصلاً[1]، فضلاً عن أن تكونَ مُشتقّةً من الأسماءِ والأفعال: والله أعلمُ بالصواب[2].

---

(١) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والأشباه والنظائر.

(٢) (بالصواب) سقطت من (ب).

obeikandl.com